



United Nations Trust Fund
for Human Security



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
العربية
ESCWA

دعم أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات: تفعيل الترابط الثلاثي باعتماد نهج الأمن البشري المدرك للمخاطر



الهدف

16 من أهداف التنمية
المستدامة

الشركاء

الإسكوا، وصندوق الأمم
المتحدة الاستئماني للأمن
البشري، وجامعة الدول العربية

المدة

24 شهراً

البلدان

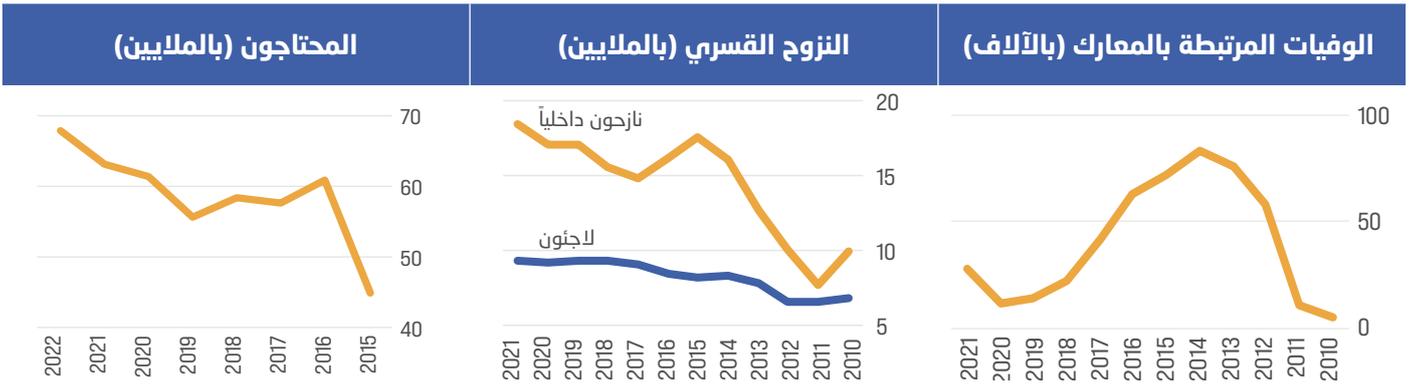
الأردن، والجمهورية العربية
السورية، والسودان، والصومال،
والعراق، ودولة فلسطين،
ولبنان، وليبيا، واليمن



معلومات أساسية

لطالما تأثرت المنطقة العربية تأثراً شديداً بنزاعات طال أمدها وما زالت تداعياتها تتردد عبر السنين والأجيال. كذلك لا يزال النزوح القسري والاعتماد على المساعدات الإنسانية عند مستويات تنذر بالخطر رغم تراجع حدة العنف التي بلغت أوجها في عام 2014. ويبقى حجم الضعف الناجم عن النزاع هائلاً، حيث يحتاج حوالي 65 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وقد ثبت أن التحديات الحالية والناشئة معقدة، وهذا يضر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي الغني في المنطقة، والذي يواجه مخاطر مستقبلية مختلفة ومنها الآثار بعيدة المدى للاتجاهات الكبرى مثل تغير المناخ.

الشكل 1. اتجاهات النزاع الرئيسية في المنطقة العربية



المصدر: الشكل إلى اليمين - برنامج بيانات النزاع في أوبسالا؛ الشكل في الوسط - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومركز رصد النزوح الداخلي؛ الشكل إلى اليسار - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة: لا بيانات عن دولة فلسطين في الشكل إلى اليمين؛ أما البيانات في الشكل إلى اليسار فهي عن الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، واليمن.

التحديات

ومبادرات السلام لا تتبع ترتيباً زمنياً. فهي مترابطة ومتكافلة، وتتطلب جهوداً منسقة من أجل التصدي للتحديات المعقدة. ويتطلب تقارب هذه الركائز المتنوعة تنسيقاً وتأزراً فعالين بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة تضم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمعات المحلية.

للنزاعات آثار بعيدة المدى، لا سيما حين يطول أمدها فيعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اعتماد نهج شامل ومتكامل للأمن البشري، يأخذ في الاعتبار الأولويات والأنظمة الوطنية.

ومن الضروري الاعتراف بأن المبادرات الإنسانية والإنمائية

الترابط الثلاثي

التي تتسبب بها الأزمات والديناميات المترابطة بها تحول دون تنفيذ هذا النهج، لا سيما في غياب إجراءات للتعاطي مع حالات الطوارئ التي تنتج عن الأزمات على المستويات الشعبية والاجتماعية والمؤسسية. كذلك، يمكن أن يعوق افتقار أصحاب المصلحة الوطنيين إلى القدرات التقنية أو التشغيلية تنفيذ نهج الترابط تنفيذاً فعالاً. ويضاف إلى العاملين الأولين غياب آليات تنسيق وطنية قوية الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام اعتماد نهج الترابط.

في الحالات التي تلي النزاع، وبهدف التصدي بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه، لا بد من وضع حلول طويلة الأجل ومتكاملة ومستدامة تجمع بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام. أما اعتماد نهج ثلاثي الترابط، فيشدد على الروابط وأوجه التأزر بين هذه القطاعات، ويسمح بسدّ الفجوات في تقديم الخدمات ومعالجة أسباب النزاع. وييسر هذا النهج المتكامل انتقالاً سلساً من الاستجابة الفورية إلى الانتعاش الطويل الأجل والتنمية المستدامة.

يساعد تعزيز التعاون والتكامل على تحقيق استجابة متماسكة فيعزز احتمالات النهوض بأهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويتيح هذا النهج التعاوني تجميع الموارد والخبرات ووجهات النظر بحيث يؤدي إلى استخلاص نتائج مشتركة.

يتميز نهج الترابط بحسنات عديدة غير أن اعتماده لا يزال محدوداً من الناحية العملية بسبب عوامل عديدة. فالتعقيدات

ويتطلب السياق والطبيعة الفريدان للذات يحدان هوية القضايا المتصلة بالنزاع اتخذ إجراءات مصممة خصيصاً للتعامل معها. فتنمية القدرات والخبرات اللازمة داخل المؤسسات العامة ضرورية لإنجاح تكامل الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود إحلال السلام. وإنشاء أسس تنسيق تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة هي أيضاً ضرورية من أجل التوافق على «نتائج مشتركة» وتحقيق تأثير هادف.

نظرة عامة على المشروع

التنمية المستدامة عبر تفعيل نهج الترابط الثلاثي ضمن إطار الأمن البشري. وتتلخّص أهداف المشروع في تحقيق النتيجتين التاليتين:

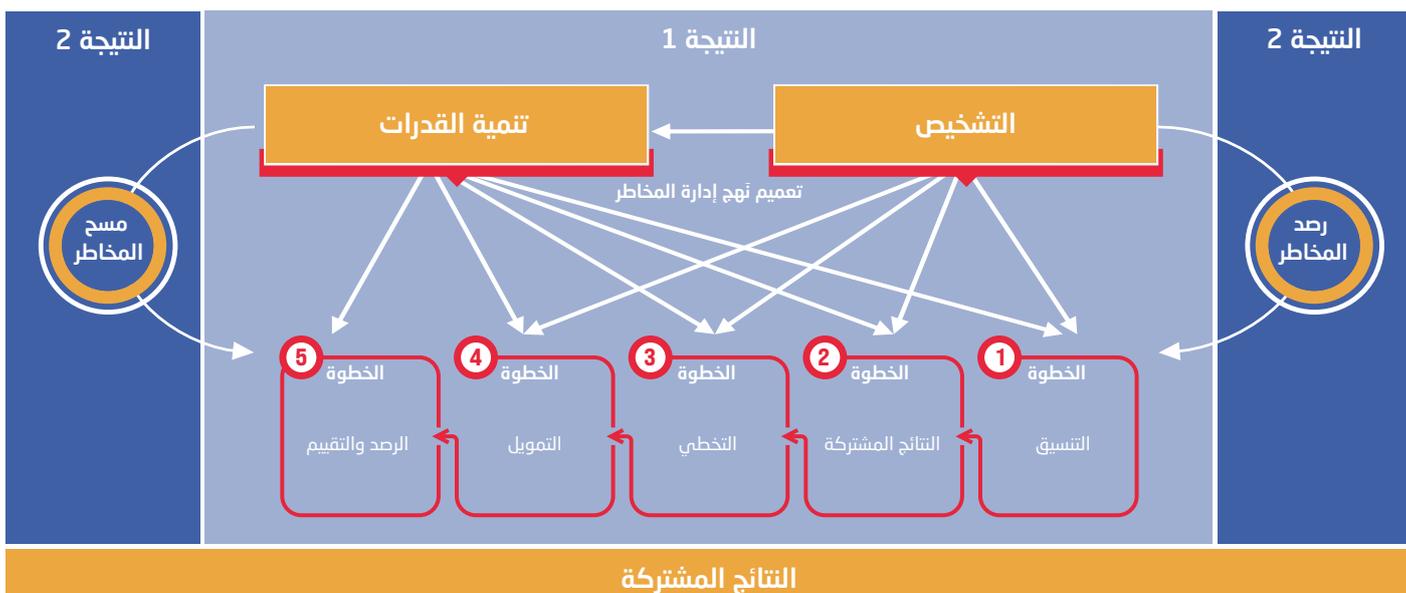
• تعميم نهج الترابط الثلاثي ضمن إطار الأمن البشري وتفعيله (النتيجة 1).

• تعميم نهج إدارة المخاطر ضمن إطار الأمن البشري (النتيجة 2).

يهدف المشروع إلى سدّ الفجوات من خلال تفعيل نهج الترابط الثلاثي ضمن نهج الأمن البشري المدرك للمخاطر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في تسعة بلدان عربية متأثرة بالنزاعات.

أما الهدف العام من هذا المشروع فهو المساهمة في دعم الجهات الفاعلة المعنيّة على المستويين الوطني ودون الوطني، لا سيّما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، من أجل تحقيق أهداف

الشكل 2. نظرة عامة على المشروع



• **تنمية القدرات:** تهدف وحدات تدريب عديدة إلى تنمية القدرات المؤسسية اللازمة من أجل تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بين أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الوطنية، ومن ضمنهم القطاع العام. وتركز الوحدات على القدرات الرئيسية التي يحتاجها أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية، ومن ضمنهم المؤسسات العامة، بغية تنفيذ كل خطوة من الخطوات الخمس اللازمة لتفعيل الترابط. إنّ تنمية القدرات ضرورة للحكومات على جميع المستويات ولجميع الجهات الفاعلة المعنيّة، وهي تغطي مختلف الاحتياجات بما فيها الهياكل المؤسسية، ورأس المال البشري، والأدوار، والقدرات، والتقنيات والأدوات الإدارية. تسترشد تنمية القدرات بالتشخيص وتُفحص بهدف دعم النهوض بنتائج الترابط والنتائج المشتركة.

• **تعميم نهج إدارة المخاطر:** وضعت الإسكوا عملية من خمس خطوات هدفها تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام¹. وما من مقياس واحد يناسب الجميع، حيث يمكن أن تتخذ العملية أشكالاً مختلفة ترتبط بالسياق والواقع والطرف الزمني المحدّد لحالة الطوارئ. فالرؤية المشتركة وفهم الترابط شرطان مسبقان للنجاح في إعداد نتائج مشتركة وصياغتها.

بهدف تحقيق النتيجة 1، يدعم المشروع الجهات الفاعلة المعنيّة بتفعيل الترابط الثلاثي ضمن نهج الأمن البشري في تسعة بلدان عربية من خلال تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويين الوطني ودون الوطني وجمعها وتدريبها عبر المزج بين العناصر التالية:

• **التشخيص:** قبل وضع نتائج مشتركة، يتعيّن على الجهات الفاعلة الوطنية التدقيق في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي في بلدها وفي مختلف الديناميات البشرية والإنمائية وفي ديناميات السلام، من أجل اتخاذ قرار بشأن النتيجة أو النتائج المشتركة. وهي تحتاج لذلك إلى إجراء تقييمات قائمة على الأدلة يشمل أصحاب المصلحة الحاليين، وتدفقات المعونة، وقدرات المنظومة، والسياقات التشغيلية والسياسية. فبفضل هذا التشخيص، سوف تتمكن الجهات الفاعلة الوطنية الناشطة في القطاع الإنمائي، بما فيها الإدارة العامة المعنيّة، من تحديد أولويات الأسباب الجذرية التي أشعلت الأزمات التي طال أمدها، وتحديد كيفية ترابطها والنتائج المشتركة التي يمكن أن تدعم الانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين.

أما بهدف تحقيق النتيجة 2، فيدعم المشروع الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية في تسعة بلدان عربية في تعميم نهج إدارة المخاطر القائم على الأمن البشري، وفي دمج الوقاية في التخطيط. وسوف تغدّي هذه الخطوة دعم مرونة النتائج المشتركة المستخلصة من الحوارات بين مختلف أصحاب المصلحة. ويزوّد المشروع تحديداً الجهات الفاعلة الرئيسية بما يلي:

- الأدوات اللازمة لتحديد المخاطر وتحليلها والإبلاغ عنها (رصد المخاطر)، وبتسع وحدات تدريبية تشمل دليلاً حول الأدوات والمنهجية المتعلقة بمسح المخاطر القائمة على الأمن البشري.
- تنمية القدرات الإضافية الرامية إلى تعزيز قدرتها على تجنّب مخاطر التطوّرات السلبية، والتخفيف من أثرها على الأمن البشري، وعلى تجنّب تدهور حالات انعدام الأمن (مسح المخاطر).

النتائج والنواتج

النتيجة	الناتج
1. تعميم نهج الترابط الثلاثي وتفعيله في إطار الأمن البشري	1-1: التشخيص 2-1: تنمية القدرات
2. تعميم نهج إدارة المخاطر في إطار الأمن البشري	3-1: تعميم نهج إدارة المخاطر 1-2: رصد المخاطر 2-2: مسح المخاطر

في عدسة الأمن البشري

• يرتبط المشروع بالسياق الذي ينفذ فيه لأن هذا السياق هو نقطة بدايته للتحليل، ولأنه يتعامل مع العوامل السياقية باعتبارها معلومات أساسية تستند إليها التقارير المتعلقة بالتشخيص (الناتج 1-1). ويحدّد المشروع القدرات والأصول والموارد على المستوى المحلي في رسم الخرائط بغية الاستفادة منها في أنشطة تنمية القدرات (الناتج 2-1).

• يتوجّه المشروع نحو تدابير الوقاية لأنه يركز على نهج يسترشد بخصائص المخاطر. وتوفّر عمليات رصد المخاطر التي أعدت في إطار الناتج 1-2 الأدوات التي سوف تستخدمها الجهات الفاعلة الرئيسية في تعميم الوقاية وإدماجها في تخطيطها، وفي تعزيز قدرتها (الناتج 2-2) على استخدام هذه الأدوات في تحديد المخاطر وتحليلها والإبلاغ عنها. أما أدوات رصد المخاطر ومسحها فتتوجّه نحو أسس الوقاية لأنها تستهدف توفّع المخاطر من خلال معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، واعتماد نظرة طويلة الأجل تُتيح للجهات الفاعلة الرئيسية معالجة الثغرات والظروف الهيكلية والسلوكية المحيطة بانعدام الأمن.

من منظور تنفيذي، يعتمد المشروع نهجاً للأمن البشري في مواجهة التحديات المعقّدة من خلال تدابير تعاونية وسريعة الاستجابة ومستدامة تركز على مساهمة الأفراد وتمييز الشمولية وبالسياق المحدّد وتركّز على الوقاية.

• يركز المشروع على الناس لأنه يشدّد على تنمية القدرات باعتبارها أحد مكوناته الرئيسية (الناتج 2-1). ويسترشد تحليل السياق بوجهات نظر المجتمعات المحلية والأفراد. وسوف يصنّف كل تقرير من تقارير التشخيص (الناتج 1-1) البيانات إلى أقصى حدّ ممكن، بحيث يتيح التعمّق في فهم أوجه الضعف التفاضلية بين الفئات، لا سيّما تلك التي أهملت أشدّ الإهمال (في ضوء مبدأ "عدم إهمال أحد").

• يميّز المشروع بالشمولية لأنه يجمع بين مجموعة كاملة من التحديات (في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام) التي تواجه المجتمعات المحلية والحكومات بحثاً عن حلول متكاملة (النتائج المشتركة المتفق عليها في الحوار الوطني، الناتج 3-1) تستند إلى شراكات قوية مع الجهات الفاعلة على مختلف المستويات، بما فيها القطاعان الخاص والعام والبلديات والمجالس الاجتماعية والاقتصادية، كلٌّ بحسب ميزتها النسبية.



رؤيتنا: طاقة وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا: بشقّف وعزم وعمل: نبتكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030. يبدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org